

كِتَابُ
الْعِثْمَانِيَّةِ

تَأْلِيفُ
أَبِي عُمَرَ عَمْرُو بْنِ بَهْرٍ الْجَاهِلِيَّ
١٥٠هـ - ٢٥٥هـ

تَحْقِيقُ وَشَرْحُ
عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَسَارُون

دار البحوث
بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الاولى

١٤١١هـ - ١٩٩١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم إنا نعوذ بك من فتنة المعجب كما نعوذ بك من فتنة الأشر ،
ونعوذ بك من شر الحاسد كما نعوذ بك من ريب الصاحب ، وقديماً
ما تموذوا بالله من كيدهما ، وتوجهوا إلى الله في السلامة منهما . قال الله
جل وعز : « ومن شر حاسد إذا حسد » ، وقال حكيم : « اللهم اكفني
شر أصدقائي ، أما أعدائي فقد عرفتهم » .

سألتني — أيديك الله — أن أبعث لك فيما أبعث — كتاب
أبي عثمان في « العثمانية » ، وقلت : إنه كتاب نادر الأصل ، عزيز
المنصب ، وأنت كنت لم تسمع به من قبل ، وأن غيرك من الناس
كثير لم يملخوا به ولم يقرع لهم سمعاً ، إلا ما ظهر لهم أخيراً في مناقضة
الإسكافي له ، وذلك في جمهرة من رسائل بعثها أديب كريم فيما يبعث
الناس من هذا النتاج العربي الخالد .

وقد كنت على أن أسرع في إجابة طلبتك ، وأن أبذر إلى تلبية
هذه الرغبة ، فقد زمت لك من قبل أنني نصبت نفسي لهذا الصنيع ،
ودعوت الله أن ينسأ في الأجل عسى أن أبذل لأبي عثمان من الوفاء كفاء
ما بذله هو للإنسانية من وفاء بها وبره عظيم .

وكان ما صنع الله من عون في بعث كتابي « الحيوان » و « البيان »
على وجه أراه قد أرضى جمهوراً صالحاً من المنصفين ، وأسخط قلة نادرة
من الشناة الحاسدين .

وقد حال دون مبادرتي لإسماعلك ما يحول بين المرء وأمانيه الجسام ،
من حادث الدهر وعوادي أيامه . وقد كنت أخشى أن يستبدّ بك الجزع
بعد هذه الماطلة ، ولكنك صبرتَ وصبرت ، فجزيتُك في نفسى خيرا ،
حتى شاء الله أن يتم هذا الكتاب — وهو كتابٌ عَجَبٌ — بعد لأيٍ
شديد ، ومصاربة طال بها الأمد .

وعسى أن تغفر لى — حفظك الله — ما زلّ به القلم ، أو أخطأ
القلب ، وهو ما لم أتعده إن شاء الله ، فإنك بالنفزان حرى .
وبالصفتح جدير .

تقديم

العثمانية :

هم أنصار عثمان بن عفان رضى الله عنه ، والمحتجون لفضله ، المناضلون عنه ، الدافعون مطاعن المخالفين فيه من الشيعة والزيدية وأضرابهم . عرفوا قديماً بهذا الاسم ، وهم فرع من « العمرية » أصحاب عمر بن الخطاب ، كما تدل على ذلك إشارة الجاحظ في قوله : « ثم أوصى إليه عثمان بن عفان ، وهو أصل العمرية والعثمانية » ، وكما قرن بين الطائفتين ابن النديم في أثناء أخبار الجهمي : « ووقع بينه وبين قوم من العمريين والعثمانيين شر » . وقال الجاحظ في حكاية قول العثمانية : « ولا نقول فيه إذ كنا عثمانية وعمرية ، قولكم في عمر وعثمان » .

وكانت العثمانية أشد الفرق الإسلامية السياسية خلافاً على علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كما كانت الشيعة أشد الناس لهم عداوة .

وكان اتجاه الشيعة في طعنهم على عثمان أن يطعنوا في أسلافه : أبي بكر وعمر ، وتشتد حملتهم على أبي بكر خاصة ، لأنه أعلى الثلاثة الخلفاء الراشدين شأنًا وأظهرهم مناقب . ولهذا السبب نفسه فيما أرى اتجهت أفكار العثمانية إلى أن تعلى من شأن أبي بكر وتلتمس له من المناقب ما ترى فيه انتصاراً على الشيعة وإخفافاً لهم . فيقولون^(١) :

« إن أفضل هذه الأمة وأولاها بالإمامة أبو بكر بن أبي قحافة ... وكان أول ما دلمهم عند أنفسهم على فضيلته وخاصة منزلته وشدة استحقاقه إسلامه على الوجه الذى لم يسلم عليه أحد في عالمه وفي عصره » .

ويندھبون إلى الموازنة بين فضائله وفضائل على :

فصحبة أبي بكر للرسول في الغار أظهر فضلاً من مبيت علي في الفراش^(١). وقد ظفر من النبي بلقب الصديق ، وهو ما لم يظفر بمثله علي^(٢). وهو كذلك. قد انفرد بالرسول في العريش^(٣)، وقدمه النبي في الحديبية^(٤) وسائر الرسول وحده يوم فتح مكة^(٥)، وأنزل فيه من القرآن ما لم ينزل في أحد من الصحابة^(٦). وقد نال فضلاً عظيماً بإمامته الناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) وكان هو إماماً لعلي^(٨). وكان المحكم في موضع دفن الرسول^(٩). وهو الذي تدارك الأمة بحزمه بعد وفاة الرسول^(١٠).

وأما الشيعة فيجعلون إسلام علي فوق إسلام أبي بكر^(١١). وعلي كان أفقه من أبي بكر^(١٢). وكان علي يتصدق وهو في الصلاة^(١٣). وفيه وفي ابنه أنزلت سورة كاملة من القرآن^(١٤). وله يقول الرسول : « أنت مني كهaron من موسى^(١٥) ». وقد كان علي مواخياً للرسول^(١٦). وقد أسر إليه بعلم ما كان وما سيكون^(١٧). ويقولون : نحن نطمئن في صلاة أبي بكر بالناس^(١٨). وخلافة أبي بكر كانت بغير إجماع^(١٩). ويقولون بكفر من أنكر إمامة علي^(٢٠). ويقولون : كان بلال وعمار ابن ياسر يطعمان علي أبي بكر وعمر^(٢١). ويرمون أبا بكر وعثمان بالجن^(٢٢). والمفاخر التي يدعيها العثمانية لأبي بكر مدحوضة كاذبة^(٢٣). وأما مطاعن العثمانية في علي فإنها واهية مردودة^(٢٤).

(٢) ص ١٢٣ ، ١٢٨ .	(١) العثمانية ٤٢ .
(٤) ص ٧٠ .	(٣) ص ٣٥ .
(٦) ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ٩٩٥ .	(٥) ص ٧٢ .
(٨) ص ١٢٩ .	(٧) ص ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٣٠ .
(١٠) ص ١٨٤ ، ١٩٩ .	(٩) ص ٨٣ .
(١٢) ص ٨٤ .	(١١) ص ٢٠ ، ١٨ ، ٥ .
(١٤) ص ١١٦ .	(١٣) ص ١١٩ .
(١٦) ص ١٦١ .	(١٥) ص ١٥٨ ، ١٥٣ .
(١٨) ص ١٧٠ .	(١٧) ص ٢٤٣ .
(٢٠) ص ٢٢٥ .	(١٩) ص ١٧٢ .
(٢٢) ص ٢٤٢ .	(٢١) ص ١٨٢ ، ١٨٠ .
(٢٤) ص ٢٣٩ .	(٢٣) ص ٢٣٨ .

وقد جعل الجاحظ نفسه حكماً بين هذه المطاعن والناقضات ، ولم يستطع أن يكتّم ما في نفسه من التحامل على الشيعة ، كما لم يستطع أن يكذب على التاريخ فيسلب علياً رضوان الله عليه جمهور مناقبه العالية ، بل هو يجهر بتمجيده لعلّ كرم الله وجهه ، ويحمل شيعة عليّ تبعة هذه المهارات ، فيقول :

« وليس أنه — أي علي — لم يكن في طبعه النجدة والشهامة ، وفي غريزته الدفع والحماية^(١) » .

« ولم ترد بهذا الكلام تنقّص عليّ رحمه الله ، ولا إخراجة من الغناء واحتمال المكروه^(٢) » .

« والمعجب إن كان كما تزعمون ، كيف لم يصبق على أبي موسى فيجزيه ، أو على جيش صفين فيهزمه ؟ بل كان عليّ أظهر سائماً ، وأرجح حملاً وأشدّ ورعاً ، وأكثر فقهاً وأبين فضلاً ، من أن يدعى هذا وشبهه^(٣) » .

ومدار الكلام في هذا كله على «الإمامة» ، فالنزاع بين الفريقين يطوّف مايطوّف ثم يأوى إلى هذا المعنى الدينيّ السياسيّ .

وفي ذلك يقول الجاحظ^(٤) : « ولكن كتابي هذا لم يوضع إلا في الإمامة . ولربما ذكرت من المقالة والملة والنحلة التي تعرّض في الإمامة صدرأ ، طلباً لاتمام وتعريفاً لوجوه الإمامة وما دخل فيها » .

متى ألف الجاحظ كتاب العثمانية :

نستطيع أن نجعل حدّاً لتأليف هذا الكتاب قبل سنة ٢٤٠ ، وهي السنة التي توفي فيها أبو جعفر الإسكافي^(٥) . فقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة أن أبا جعفر الإسكافي نقض كتاب العثمانية على أبي عثمان الجاحظ (في حياته) . وذكر

(٢) ص ٤٨ .

(١) العثمانية ص ٣٠ .

(٤) ص ٢٠٦ .

(٣) ص ١٥٣ .

(٥) تاريخ بغداد ٥ : ٤١٦ ومروج الذهب ٣ : ٢٥٤ وابن أبي الحديد ٤ : ١٥٩ .

أيضاً أن الجاحظ دخل سوق الوراقين ببغداد فقال : من هذا الغلام السّوادى الذى بلغنى أنه تعرّض لنقض كتابى ؟ وأبو جعفر جالسٌ ، فاختمنى منه حتى لم يره .
وقد ألف كتابه هذا قبل كتاب « العباسية » ، قال فى العثمانية^(١) : « وسنخبر عن مقالة العباسية ووجوه احتجاجهم بعد فراغنا من مقالة العثمانية » .
وألفه كذلك قبل كتاب المعرفة^(٢) ، وقبل كتاب الحيوان ، فهو يقول فى مقدمة الحيوان^(٣) : « وعبتنى بحكاية قول العثمانية والضرارية^(٤) ، وأنت تسمعنى أقول فى أوّل كتابى : وقالت العثمانية والضرارية ، كما سمعتنى أقول : قالت الرافضة والزيدية ، فحكمت على بالنصب لحكايتى قول العثمانية ، فهلاًّ حكمت على بالتشيع لحكايتى قول الرافضة » .

تحقيق اسم الكتاب :

إن نسخة الأصل لم يثبت على ظاهرها عنوان خاص ، ولكنها تحمل فى ظاهرها خاتم مكتبة كوبرلى ورقم ٨١٥ وسماها المفهرسون : « جلّ جوابات العثمانية بحمل مسائل الرافضة والزيدية » اقتباساً من عبارة وردت فى أواخر هذه النسخة (ص ٢٨٩ س ٦) .

والحق أن اسم هذا الكتاب هو « كتاب العثمانية » عرفه بذلك ابن أبى الحديد^(٥) .

(١) ص ١٨٧ .

(٢) ص ٢٦١ .

(٣) الحيوان ١ : ١١ .

(٤) هؤلاء أتباع ضرار بن عمرو صاحب مذهب الضرارية من فرق الجبرية . وكان فى أول أمره تلميذاً لواصل بن عطاء المعتزلى ، ثم خالفه فى خلق الأعمال ، وإنكار عذاب القبر . الاعتقادات للرازى ٦٩ والفرق ٢٠١ . ويحكى من ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود وحرف أبى بن كعب ويقطع بأن الله لم ينزله . الملل والنحل ١ : ١١٥ . قال أحمد بن حنبل : شهدت على ضرار عند سعيد بن عبد الرحمن الجمحى القاضى ، فأمر بضرب عنقه فهرب . وقيل إن يحيى بن خالد البرمكى أخفاه . لسان الميزان ٣ : ٢٠٣ . ومن الواضح أن حكاية قول الضرارية كان فى كتاب آخر غير كتاب العثمانية .

(٥) شرح نهج البلاغة ٣ : ٢٥٣ / ٤ : ١٥٩ .

وعلى هذه التسمية صنع أبو جعفر الإسكافي كتابه الذي سماه « تقص العثمانية ^(١) » .

ويقول المسمودي في مروج الذهب ^(٢) :

« وقد صنف أيضاً كتاباً استقصى فيه الحجاج عند نفسه وأيده بالبراهين ، وعضده بالأدلة فيما تصوّره من عقله ، ترجمه بكتاب العثمانية ، يحمل (؟) فيه عند نفسه فضائل على عليه السلام ومناقبه ، ويحتج فيه لغيره ، طلباً لإماتة الحق ، ومضادةً لأهله . والله متم نوره ولو كره الكافرون » .

ثم يقول : « ثم لم يرض بهذا الكتاب المترجم بكتاب العثمانية حتى أعقبه بتصنيف كتاب آخر في إمامة الرواية وأقوال شيعتهم ؛ ورأيت مترجماً بكتاب إمامة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان في الانتصار له من علي بن أبي طالب رضي عنه وشيعة الرافضة ، يذكر فيه رجال الرواية ، ويؤيد فيه إمامة بني أمية وغيرهم » .
ويقول بعد ذلك : « ثم صنف كتاباً آخر ترجمه بكتاب مسائل العثمانية ، يذكر فيه ما فات ذكره ونقصه عند نفسه من فضائل أمير المؤمنين علي ومناقبه فيما ذكرنا » .

والراجح أن كلمة « العثمانية » في النص الأخير محرفة عن « العباسية » ؛ وذلك لأن « مسائل العباسية » هو الكتاب الذي وعد به الجاحظ في أثناء كتاب العثمانية وفي ختامه .

يقول في الموضع الأول ^(٣) : « وسنخبر عن مقالة العباسية ووجوه احتجاجهم بعد فراغنا من مقالة العثمانية » .

وفي الموضع الثاني ^(٤) : « ونحن مبتدئون في كتاب المسائل » يعني بذلك « مسائل العباسية » .

(١) شرح نهج البلاغة ٣ : ٢٥٣ (التي وردت خطأ مطبعياً بعد ص ٢٥٦) .

(٢) مروج الذهب ٣ : ٢٥٣ .

(٣) ص ١٨٧ .

(٤) ص ٢٨٠ .

قدر الكتاب :

لو لم يكن من قدر هذا الكتاب إلا أنك تقرأ من قلم الجاحظ ثمانين صفحة ومائتين لكفى ذلك فضلاً له ، فإن ما كتبه الجاحظ في كتابيه « الحيوان » و « البيان والتبيين » يمدُّ بالنسبة إلى النصوص والنقول التي حشدتها في ذينك الكتابين شيئاً ليس بالغالب . وأما العثمانية فهي صوغٌ كريم للجاحظ ، ومتاعٌ لدارس المسائل الدينية ، والقضايا التاريخية والسياسية التي نجمت في فجر الإسلام وأوائل الدول الإسلامية . وهو كذلك معرض كبير للجدال والحجاج الفكري في عصر من أزهى المصور الإسلامية الأولى .

نقض العثمانية :

ظهر كتاب العثمانية في زمان كثر فيه الجدل والنزاع حول المصيبة الدينية والسياسية ، وكان المعتزلة في أوج قوتهم ونشاطهم . ويبدو كذلك أن الحرية الفكرية لم تكن تلقى من القيود ما يكفكف من غربها . فالجاحظ نفسه يقول في العثمانية^(١) معبراً عن زوال التقية وانطلاق الفكر بقوله :

« ولو لم أكن على ثقة من ظهور الحق على الباطل لم استحل كتمانها مع زوال التقية ، وصلاح الدهر ، وإنصاف القيم » .

لذلك وجدنا العثمانية تلقى من ينقضها في حياة الجاحظ . ومن المعجب أن الذي ينقض العثمانية وهو شيخ من شيوخ المعتزلة البغداديين ورؤسائهم ، وأهل الزهد والديانة منهم ، ممن يذهب إلى تفضيل علي عليه السلام ، وإلى القول بإمامة المفضل كما يقول المسعودي^(٢) ، وذلك الناقض هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي .

وقد عدّه قاضي القضاة^(٣) في الطبقة السابعة من المعتزلة ، مع عباد بن سليمان الصيمري ،

(١) العثمانية ص ١٥٤ .

(٢) مروج الذهب ٣ : ٢٥٣ — ٢٥٤ .

(٣) هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الاسترأبادي . كان شيخ المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه قاضي القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره . ومات بالري سنة ٤١٥ . تاريخ بغداد ١١ : ١١٣ والرسالة المستطرفة ١٢٠ .

وزرقان ، وعيسى بن الهيثم . كما جعل أول هذه الطبقة ثمانية بن أشرس ،
ثم أبا عثمان الجاحظ ، ثم أبا موسى عيسى بن صبيح الردار ، ثم أبا عمران يونس .
ابن عمران ، ثم محمد بن إسماعيل المسكري ، ثم عبد الكريم بن روح المسكري ،
ثم يوسف بن عبد الله الشحام ، ثم أبا الحسين الصالحى ، ثم صالح قبة ، ثم الجعفران :
جعفر بن جرير ، وجعفر بن ميسر ، ثم أبا عمران بن النقاش ، ثم أبا سعيد أحمد
ابن سعيد الأسدي ، ثم عباد بن سليمان ، ثم أبا جعفر الإسكافي هذا .

وقال : كان أبو جعفر فاضلاً عالماً ، وصنف (سبعة كتب) في علم الكلام .
وهو الذى نقض كتاب العثمانية على أبي عثمان الجاحظ (فى حياته) . ودخل
الجاحظ الوراقين ببغداد فقال : من هذا الغلام السوادى الذى بلغنى أنه تعرض
لنقض كتابي ؟ ! وأبو جعفر جالس ، فاختلف منه حتى لم يره .

وكان أبو جعفر يقول (بالفضل) على قاعدة معتزلة ببغداد ويبالغ فى ذلك .
وكان علوى رأى محققاً منصفاً قليل المصيبة^(١) .

ولتوضيح هذا النص الأخير نورد ما ذكره ابن أبي الحديد فى صدر كلامه .
فى شرح نهج البلاغة ، إذ يقول^(٢) .

« القول فيما يذهب إليه أصحابنا المعتزلة فى الإمامة ، والفضل ، والبغاة ،
والخوارج :

اتفق شيوخنا كافة — رحمهم الله — المتقدمون منهم والمتأخرون ، والبصريون
والبغداديون ، على أنبيعة أبي بكر الصديق صحيحة شرعية ، وأنها لم تكن عن نص ،
ولمّا كانت بالاختيار ، الذى ثبت بالإجماع وبغير الإجماع كونه طريقاً إلى الإمامة .
واختلفوا فى (الفضل) ، فقال قدماء البصريين كأبي عثمان عمرو بن عبّيد ،
وأبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، وأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وأبي ميمون

(١) ابن أبي الحديد ٤ : ١٥٩ .

(٢) ابن أبي الحديد ١ : ٣ .

ثمامة بن أشرس ، وأبي محمد هشام بن عمرو الفوطي ، وأبي يعقوب يوسف بن عبد الله الشحام ، وجماعةٌ غيرهم ، أن أبا بكر أفضل من علي عليه السلام ، وهؤلاء يعملون ترتيب الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة .

وقال البنداديون قاطبةً قداموهم ومتأخروهم كأبي سهل بشر بن المتمر ، وأبي موسى عيسى بن صبيح ، وأبي عبد الله جعفر بن مبشر ، وأبي جعفر الإسكافي ، وأبي الحسين الخياط ، وأبي القاسم عبد الله بن محمود البلخي وتلامذته ، أن علياً عليه السلام أفضل من أبي بكر . وإلى هذا المذهب ذهب من البصريين أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي أخيراً . وكان من قبل من المتوقفين ، كان يميل إلى التفضيل ولا يصريح به ، وإذا صنف ذهب إلى الوقف في مصنفاته . وقال في كثير من تصانيفه : إن صح خبر الطائر^(١) فلي أفضل .

ثم إن قاضي القضاة رضي الله عنه ذكر في شرح المقالات لأبي القاسم البلخي أن أبا علي^(٢) رضي الله عنه ، يوم مات ، استندني ابنه هاشم إليه ، وكان قد ضمف عن رفع الصوت ، فألقى إليه أشياء ، من جملتها القول بتفضيل علي عليه السلام . ومن ذهب من البصريين إلى تفضيله عليه السلام الشيخ أبو عبد الله الحسين ابن علي البصري رضي الله عنه ، كان متحققاً بتفضيله ، ومبالغاً في ذلك ، وصنف فيه كتاباً مفرداً .

ومن ذهب إلى تفضيله عليه السلام من البصريين قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد رضي الله عنه . ذكر ابن متويه عنه ، في كتاب الكفاية في علم الكلام ، أنه كان من المتوقفين بين علي عليه السلام وأبي بكر ، ثم قطع على تفضيل علي عليه السلام ، بكامل المنزلة .

ومن البصريين الذاهبين إلى تفضيله عليه السلام أبو محمد الحسن بن متويه صاحب

(١) انظر الثمانية ص ١٤٩ — ١٥٠ .

(٢) يعني أبا علي محمد بن الوهاب الجبائي .

التذكرة ، نصّ في كتاب الكفاية على تفضيله عليه السلام على أبي بكر ، واحتجّ لذلك وأطال في الاحتجاج .

فهذان المذهبان كما عرفت . وذهب كثيرٌ من الشيوخ رحمهم الله إلى التوقف فيهما ، وهو قول أبي حنيفة وأصل بن عطاء ، وأبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف من المتقدمين . وما وإن ذهبنا إلى الوقف بينه عليه السلام وبين أبي بكر وعمر ، قاطعان على تفضيله على عثمان .

ومن الذاهبين إلى الوقف الشيخ أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي رحمهما الله ، والشيخ أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري رضي الله عنه .

وأما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون من تفضيله عليه السلام . وقد ذكرنا في كتبنا الكلامية ما معنى الأفضل ؟ وهل المراد به الأكثر ثواباً أم الأجمع لمزايا الفضل والخلال الحميدة ؟ وبيننا أنه عليه السلام أفضل ، على التفسيرين معاً » .

فهذه الوثيقة النادرة تبين لنا مدى العلاقة بين التشيع والاعتزال ، وتعلّل لنا بعض الدوافع التي حثت بالجاحظ أن يصنع كتاب العثمانية .

وكتب « نقض العثمانية » من الكتب التي انقرضت ، ولم يبق منه إلا نصوصٌ متناثرة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد^(١) ، الذي طبع للمرة الأولى في طهران سنة ١٢٧٠ ثم في مصر سنة ١٢٩٠ ، ١٣٢٩ .

وقد أفرد الأستاذ حسن السندوي هذه النصوص في كتابه « رسائل الجاحظ » المطبوع في القاهرة سنة ١٣٥٢ وجاء بها على ترتيبها الذي وجدت عليه في شرح نهج البلاغة ، بعد أن أفرد نصوص العثمانية التي نقضها أبو جعفر الإسكافي على ترتيبها في ذلك الشرح .

(١) هو عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي ، الفقيه الشاعر . ولد سنة ٥٧٦ وتوفي سنة ٦٥٥ . فوات الوفيات .

وذلك أن ابن أبي الحديد يسوق النص من العثمانية ثم يعقب عليه بمناقضة أبي عثمان نصاً بنص . ولكن الأستاذ السندوبى أفرد الأولى جميعها ، ثم أفرد الأخرى جميعها كذلك .

وقد وجدت أن النصوص التي أوردها ابن أبي الحديد من العثمانية تدور حول مواضع لا تتجاوز اثنتين وستين صفحة من صدر العثمانية فحسب^(١) ، ووجدت أن التعقيب عليها في أسفل الصفحات بمناقضات أبي جعفر يُخل بالوضع الذي يجب أن يخرج عليه الكتاب ، فوضعتُ إشارات بالنجوم في الأصل وأشرت في الحواشي إلى أرقام المناقضات التي تقابلها والتي أفردتها وحدها بعد نهاية نص العثمانية . ولم أشأ أن أعتمد على النسخة المطبوعة المتداولة من شرح ابن أبي الحديد ، وهي طبعة سنة ١٣٢٩ فرجعت إلى المخطوطة الكاملة المودعة برقم ٥٧٦ أدب ، وقابلت نصها بنص النسخة المطبوعة ، التي أشرت إليها بالرمز « ط » .

وقد لحظت أن النصوص التي يوردها ابن أبي الحديد من العثمانية لا تطابق الأصل مطابقةً قامة ، بل يتصرف فيها بالاختصار^(٢) ، مع أن ابن أبي الحديد

(١) علل ذلك ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٣ : ٢٥٣ بما يلي : « ويلينى أن يذكر في هذا الموضع ملخص ما ذكره الشيخ أبو عثمان الجاحظ في كتابه المعروف بكتاب العثمانية في تفضيل إسلام أبي بكر على إسلام علي عليه السلام ، لأن هذا الموضع يقتضيه ، لقوله عليه السلام حكاية عن قریش لما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله : وهل يصدقك في أمرك إلا مثل هذا ! لأنهم استصغروا سنه فاستعقروا أمر محمد صلى الله عليه وآله ، حيث لم يصدقوه في دعواه إلا غلام صغير السن . وشبهة العثمانية التي قررها الجاحظ من هذه الشبهة اشأت ، ومن هذه الكلمة تفرعت ، لأن خلاصتها أن أبا بكر أسلم وهو ابن أربعين سنة ، وعلى أسلم ولم يبلغ الحلم ، فكان إسلام أبي بكر أفضل . ثم نذكر ما اعترض به شيخنا أبو جعفر الإسكافي على الجاحظ في كتابه المعروف بنقض العثمانية . ويتشعب الكلام بينهما حتى يخرج عن البحث في الإسلاميين إلى البحث في أفضلية الرجلين وخصائصهما فإن ذلك لا يخلو من فائدة جليلة ، ونكتة لطيفة ، لا يليق أن يخلو كتابنا هذا عنهما ، ولأن كلامهما بالرسائل والخطابة أشبه . وفي الكتابة أقصد وأدخل . وكتابنا هذا موضوع لذكر ذلك وأمثاله » .

(٢) بلغ أن أوجزت صفتان منه في نحو ثلاثة أسطر . قابل بين ص ٢٧ — ٣ س ٦ هو أصل المناقضة رقم ٦ في ابن أبي الحديد ٣ : ٢٦٧ .

نفسه ينمى على الذين يصنعون ذلك فى اقتباس النصوص . قال يعيب المرتضى فى ذلك^(١) :

« والمرتضى رحمه الله لا يورد كلام قاضى القضاة بنصه ، وإنما يختصره ويورده مبتوراً ، ويومئ إلى المعانى إيماء لطيفاً ، وغرضه الإيجاز . ولو أورد كلام قاضى القضاة بنصه لكان أليق ، وكان أبعد عن الظنة ، وأدفع لقول قائل من خصومه : إنه يحرف كلام قاضى القضاة ويذكره على غير وجهه . ألا ترى أن من نصب نفسه لاختصار كلام فقد ضمن على نفسه أنه قد فهم معانى ذلك الكلام حتى يصح منه اختصاره ، ومن الجائز أن يظن أنه قد فهم بعض الواضع ولم يكن قد فهمه على الحقيقة ، فيختصر ما فى نفسه لا ما فى تصنيف ذلك الشخص . وأما من يورد كلام الناس بنصه فقد استراح من هذه التبعة ، وعرض عقل غيره وعقل نفسه على الناظرين والسامعين . »

لكن الذى يهون من هذا الأمر أن ابن أبى الحديد نفسه يذكر فى صراحة أنه إنما يسوق ملخصاً لكلام الجاحظ ، قال^(٢) : « وينبغى أن يذكر فى هذا الموضع ملخص ما ذكره الشيخ أبو عثمان الجاحظ فى كتابه المعروف بكتاب العثمانية . ولهذا السبب لم أر داعياً لذكر النص الذى نقله ابن أبى الحديد من العثمانية ، وإنما استعنت به فى تحقيق نص الكتاب ، ورمزت له بالرمز « ح » . »

ومما هو جدير بالذكر أن تلك المناقضات قد وردت عند ابن أبى الحديد غير مرتبة وغير مسابرة لمجرى الكتاب ، فترتيبها هناك على هذا النسق : المناقضات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(١) شرح نهج البلاغة ٤ : ١٧٥ .

(٢) شرح نهج البلاغة ٣ : ٢٥٣ التى وقعت خطأ بعد ص ٢٥٦ .

لكنى غيّرت هنا نسقها الذى وردت عليه لتساير نصوص العثمانية على ترتيبها المطّرد .

أصول كتاب العثمانية :

لم يكن هذا الكتاب معروفاً ، عُرف معرفةً تاريخيةً فحسب ، ولم تنشر المطبعة إلا الفصول التى أوردها ابن أبى الحديد ، وما إن علمت بأن معهد المخطوطات للجامعة العربية قد اجتلب صورة منه ، حتى بادرت إلى طلب صورة منها ، تمهيداً لنشره فى « مكتبة الجاحظ » التى بدأت العمل فى تحقيقها سنة ١٣٥٧ .

وأصل هذه النسخة مودع فى مكتبة كوبربلى بتركيا برقم ٨١٥ . وهى نسخة مجهولة التاريخ توشك أن تكون من مخطوطات القرن السادس الهجرى . ومع جودة خطها هى كثيرة التحريف ، ومع هذا التحريف نجد منهج كتابتها خاضعا لمنهج الأقدمين من وضع علامات لاهمال الحروف مثل (٧) أو تقييدها وضبطها مثل (ح) و (ع) . وكثيراً ما يترك الناسخ إعجام بعض الحروف مثل (رى) و (بدا) ثقة بذهن القارىء أو مطاوعة لأصل نسخته .

وهذه النسخة هى التى عبرت عنها فى الحواشى بكلمة (الأصل) .

أما النسخة الثانية فهى مقتطفات من « العثمانية » وردت فى مجموعة عنوانها « مختارات فصول الجاحظ » من اختيار عبيد الله بن حسان . كتبت هذه النسخة سنة ١٢٩٤ باسم خزانة مسيو كريم النمساوى .

وأصل هذه المجموعة محفوظ فى مكتبة المتحف البريطانى برقم ١١٢٩ ، وصورتها مودعة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٤٠٦٩ . ويبدأ الاختيار فيها من العثمانية فى الورقة ١٦١ .

وهذه الفصول المختارة من العثمانية لم ترد فى المختارات المطبوعة فى مصر بهامش كامل المبرد .

وقد تضمنت هذه الفصول أربعة اختيارات .
الأول يبدأ من أول العثمانية وينتهي إلى س ٤ من ص ١٨ .
والثاني من س ١٦ ص ٣٥ إلى س ٧ من ص ٣٧ .
والثالث من س ١٢ ص ٣٩ إلى س ٣ من ص ٤١ .
والرابع من س ٨ ص ٢٥٠ إلى س ٩ من ص ٢٥٧ .
وقد دمزت لهذه النسخة بالرمز (ب) .
وعلى هاتين النسختين اعتمدت في تحقيق نص الكتاب مستعينا بشقي المراجع ،
ولا سيما التاريخية والأدبية .
وأرجو أن أكون بهذا الجهد قد قاربت الصواب ، ودانيت الحق
ولله الحمد على ما أنعم ما

عبدلسلام هارون

مصر الجديدة في ٢٠ رمضان ١٣٧٤

مراجع التحقيق

- أسماء جبال تهامة ، لعرام بن الأصم ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٧٣
الإصابة ، في أسماء الصحابة ، لابن حجر . طبع السعادة ١٣٢٣ .
إمتاع الأسماع ، للمقرئ . تحقيق محمود شاكر . لجنة التأليف ١٣٦٠ .
الإنباء على قبائل الرواة ، لابن عبد البر . السعادة ١٣٥٠ .
أنساب الأشراف للبلاذري . بيت المقدس ١٩٣٦ م .
البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٦٩
تاريخ الإسلام ، للذهبي . طبع القدسي ١٣٦٧ .
تاريخ الأمم والملوك ، للطبري . الحسينية ١٣٢٦ .
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . القاهرة ١٣٤٩ .
تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٤ .
تفسير أبي حيان . السعادة ١٣٢٨ .
تهذيب التهذيب ، لابن حجر . حيدر آباد ١٣٢٥ .
جمهرة أشعار العرب ، للقرشي . بولاق ١٣٠٨ .
جمهرة الأنساب ، لابن حزم . تحقيق بروفنسال . طبع دار المعارف ١٣٦٨
الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٤ .
دائرة المعارف الإسلامية . النسخة العربية من سنة ١٣٥٢ .
ديوان حسان ، الرحمانية ١٣٤٧ .
« المعراج . ليبسك ١٩٠٢ م .
« أبي عجمن الثقفي . الأزهار بالقاهرة .
الروض الأنف ، للسهيلى . الجمالية ١٣٢٢ .
الرياض النضرة ، للمحب الطبري . الحسينية ١٣٢٧ .
زهر الآداب ، للحصري . الرحمانية ١٩٢٥ .
سيرة ابن هشام . جوتنجن ١٨٥٩ .
شرح الحماسة للمرزوقي . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٣ .

- شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد . الحلبي ١٣٢٩ .
صفة الصفوة ، لابن الجوزي . حيدر آباد ١٣٥٦ .
الطبقات الكبير ، لابن سعد . ليدن ١٣٢٣ .
العقد الفريد ، لابن عبد ربه . لجنة التأليف ١٣٧٠ .
العمدة ، لابن رشيق . هندية ١٣٤٤ .
عيون الأثر ، لابن سيد الناس . القدس ١٣٥٦ .
فتح الباري ، لابن حجر . بولاق ١٣٠١ .
فصل الخطاب ، للطبرسي . طبع إيران .
الفهرست ، لابن النديم . الرحمانية .
فوات الوفيات ، لابن شاكر . بولاق ١٣٨٢ .
الكامل ، لابن الأثير . محمد منير ١٣٤٨ .
الكامل ، المبرد . ليبسك ١٨٦٤ م .
لسان الميزان ، لابن حجر . حيدر آباد ١٣٣٠ .
مروج الذهب ، للمعمودى . السعادة ١٣٦٧ .
المعارف ، لابن قتيبة . الإسلامية ١٣٥٣ .
معجم البلدان ، لياقوت . السعادة ١٣٢٣ .
المعجم الفارسي الإنجليزي ، لاستينجاس لندن ١٩٣٠ م .
المعمرين ، للسجستاني . السعادة ١٣٢٣ .
مغازي الواقدي . السعادة ١٣٦٧ .
مقاتل الطالبين ، لأبي الفرج الأصبهاني . تحقيق السيد صقر . الحلبي ١٣٦٨ .
الملل والنحل للشهرستاني . الأدبية ١٣١٧ .
الميسر والأزلام ، لعبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٢ .
نسب قریش ، للمصعب الزبيري . دار المعارف ١٣٧٢ .
وفيات الأعيان ، لابن خلكان . الميمنية ١٣١٠ .
وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم ، تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٥ .